

أهالي النوبة في إعتصام مفتوح على الطريق المؤدي لمناطقهم الأصلية

إستمراراً لمسلسل تعنت وتجاهل الحكومة المصرية لمطالب أهالي النوبة في أحقيتهم للعودة لمناطقهم الأصلية، قام صباح أمس ما يزيد عن 400 شاب نوبي بالتوجه إلى مناطق فورقندي وتوشكى وذلك إحتجاجاً على ضم تلك المناطق لمشروع المليون ونصف فدان (الريف المصري) وذلك بواقع 110 ألف فدان من الأراضي النوبية بتوشكى .

وقد فوجئت المسيرة النوبية بوجود كمين أمني غير معتاد تواجهه بمنطقة كركر وقد أجبر المشاركين على التوقف وتم إبلاغهم بأن هناك تعليمات عليا بمنعهم من إستكمال الطريق، وعليه فقد قام الشباب النوبي بالإعتصام بالطريق فتم حصارهم من قِبَل قوات الأمن والتي منعت عنهم دخول الماء والغذاء للمعتصمين.

وعلى أثر ذلك فقد توالى حركات الإحتجاج بربروع محافظة أسوان، وهو ما قوبل باستخدام القوة من جانب الأمن، فقد تم إطلاق النار على ثلاث شباب من مناطق الكرور وأصيب أحدهم بطلقة في الكتف والآخر في اليد مما استدعى عمل جراحة عاجلة والثالث إصابة سطحية، وحالتهم جميعاً الآن مستقرة .

والجدير بالذكر أن هناك طلب رسمي للتصريح بالتظاهر أمام وزارة الزراعة (الجهة المنوط بها عقد مزاد بيع الأرض) وذلك في يوم 2016/11/17 .

إلا أن ذلك الإجراء قوبل بالرفض من جانب الأمن معللين ذلك بأن الظروف الأمنية لا تسمح بذلك، وتم عمل محضر إجراءات قيد برقم 22 أحوال قسم الدقي بتاريخ 2016/11/16 لإرفاقه بالمحضر الأصلي 8002 لسنة 2016 إداري الدقي مع أخذ التعهدات اللازمة بعدم التواجد بمحيط وزارة في ذلك اليوم وإجراء أي فاعليات للوقفة مع تحميلهم المسؤولية القانونية في حالة مخالفة ذلك.

والواقع أن ذلك المشروع (الريف المصري) ليس المحاولة الأولى من الحكومة المصرية للإستيلاء على أراضي النوبة فقد سبق ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) إستصدار القرار 444 لسنة 2014 باعتبار 16 قرية نوبية أراضي ذات حدود عسكرية وبهذا لن تكون هناك عودة لأهالي تلك القرى فضلاً من منعهم من حق التنقل (حق دستوري) في الأراضي الحدودية 110 كيلومتر شرق البحيرة و25 كيلومتر غرب البحيرة.

وهو ما يمثل إنتهاكاً واضحاً للتعهد الدستوري بحق النوبيين في العودة وفقاً لنص المادة 236 من الدستور المصري فضلاً عن إنتهاك المواد 14 و19 و20 و21 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وعلى ها يتضامن المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي مع طلبات المعتصمين والمتمثلة في :

1 - إستبعاد كراسات الشروط من مشروع المليون ونصف فدان باعتبارها منطقة توطين لأهالي النوبة لبناء قرى كاملة الخدمات .

2 - الأحقية لأبناء النوبة وأولوية أبناء محافظة أسوان في مشروع توشكى ضمن مشروع المليون ونصف فدان.

3 - تفعيل المادة 236 من الدستور المصري للبلاد وذلك بإصدار قانون بإنشاء الهيئة العليا لإعادة التوطين وتعمير وتنمية بلاد النوبة الأصلية مع تعديل القرار الجمهوري 444 لسنة 2014 وفقاً للدستور والقانون والحقوق التاريخية للنوبة .